

ت واجتثاث الفساد والتوزيع العادل لمكاسب التنمية

اية لمصالح
في ولا بأي
يوجد فساد
ناظرا على
ماتة
يبيد الدخل
لته فائني
بما ورد في
عن ضريبة
ان اتعدى ان
ضوع بكل
ون جباية
ببار وضع
والعجز في
على الامن
لمى تحسبن
لمواطنين
م شريحة
يطنية قال
ي لمن عمل
ة وتقديري
ظني على
تفليذ بنود
في الموازنة
لاقتصادية
مع الامور
هي قال ان

واضح بينما قلة جاءوا متأخرين جدا يملكون القرار والتخطيط والتجارة والمال.

واضاف ان اهمية تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية تتطلب ان تكون الضريبة تصاعدية كما ينص عليها الدستور وزيادتها على القطاعات القادرة والا يستفيد منها الاغنياء على حساب الفقراء.

واكد انه اذا لم تتحقق العدالة لسوف نجد انقساماً طبقياً بين اقلية تحتكر رأس المال والاقتصاد والسياسة واكثوية مهمشة لا تمتلك شيئاً.

وقال ان الموازنة هي التي تعبر عن سياسات اي حكومة وخصوصاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي لا يمكن دراسة موازنة اي حكومة بمعزل عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي تتبناها الحكومة.

وزاد اعلنت الحكومة انها تمتلك خطة متكاملة لمكافحة الفقر والبطالة وانها قضية اساسية سياسية اجتماعية اقتصادية ولكن نجد ان مخصصات التدريب المهني انخفضت، ان دعماً

فحسب واحترام الدستور امر لا جدال فيه وانما هو حيوي للمسيرة كلها وانتي اسجل للحكومة التزامها بالموعد الدستوري لتقديم مشروع قانون الموازنة بالرغم من تشكيلها مباشرة بعد ان اقرت الحكومة السابقة هذا المشروع.

وقال ان نظرية التوقعات في علم الاقتصاد هامة للغاية لما لشكل هذه التوقعات من تأثيرات على المشغرات الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني.

واضاف استطاع الاردن وبالرغم من وجوده في عين العاصفة ان يحافظ على درجة عالية جداً من الامن والاستقرار ومن العلاقات الاقليمية والدولية المتينة ومن المناخ الاستثماري والسياسي السليم كل ذلك بفضل الدفع السياسي والدبلوماسي الهائل الذي يقوم به جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورماء، وأشار الطراونه الى انه قد تزايد الحديث في الآونة الاخيرة عن الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني لاسباب الواردة في تقرير اللجنة وخطاب الموازنة وبطبيعة الحال فان هذا

وقال السعين محمد الذويب ان مشروع الموازنة العامة للدولة يتجاوز كونه مشروع قانون عادي ليكون وثيقة تعبر عن استراتيجية حكومية تمتد اثرها ليس لعام واحد فقط وانما لاعوام عديدة قادمة وهو كذلك ليس وثيقة حسابية او كشف حساب رقمي حول انفاق تقليدي او انفاق سبترتب على اقامة مشروعات يعينها وانما هو خطة نفترض انها جاءت نتاجاً لفكر سياسي واقتصادي واجتماعي شامل وفكر يؤسس للحاضر والمستقبل معا ويضع اللبنات الاساس لنهضة الدولة في سائر مرافق الحياة العامة فالمشروعات على اختلافها هي عمل يرمي الى تحقيق اهداف معينة خلال فترات زمنية محددة.

ودعا الى فهم جديد لمشروع قانون الموازنة لكل عام وبطريقة تخرج هذا القانون المتجدد من حالة النمطية التقليدية المتبعة التي نتحدث عن نقفات جارية وأخرى وأسعالية ومشروعات وما شابه ذلك الى مشروع قانون تجري

تأمل لها النجاح لما تمتعت به من مصداقية عالية وبدرجة من الشفافية المطلوبة الملمن ان تكون عمليات الانفاق على المشاريع الانمائية موزعة على الاقاليم لتحقيق العدالة في اقتسام مكاسب التنمية.

واضافت "لقد جاء اعداد الموازنة بعيدا عن الطرق التقليدية من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد العدالة او عدم اغفال شرائح معينة من المجتمع.

وبينت ان ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية ادى الى ارتفاع أسعار الوقود على المستهلكين من الاغنياء والفقراء الا ان تأثيره سيكون اشد وقعا على مستوى معيشة الفقراء والمهمشين وبخاصة المتعطلين عن العمل.

وقالت ابو السمن " ان النساء اكثر فئات المجتمع تضربا من ارتفاع الاسعار او رفع الدعم لان النساء هن الاكثر فقرا في المجتمع وبخاصة النساء اللواتي يرأسن الأسر.

واشارت الى ان مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور فاعل بمساندة الحكومات وبخاصة بعد انسحاب الحكومات من كثير من

معضلة الادارة الحكومية واذ لم نضبط الانفاق ونرشده فان هذا يعني الاستمرار في فرض الضرائب سنويا لمواجهة النمو المتزايد في النفقات مما سيوصل الضرائب الى الحد الذي لا يمكن بعده زيادتها وبالاخص ضريبة البيوعات التي اعتقد انها وصلت الى نهاية حدها ومرونتها مما سيؤدي الى بداية الانكشاف الحقيقي لظل الموازنة وما يتبعه من مصاعف وعجوزات لا يمكن السيطرة عليها.

وقال ان المهمة الجليلة لكل الحكومات القادمة يجب ان تكون في ضبط الانفاق وفي مفهومى فان ذلك يعني ضمن ما يعنيه القضاء على الفساد والذي يضيع الملايين على الخزينة ويعني حسن ادارة مرفق الدولة وايلاف الهدر فيها كما يعني التخلص من الحمولات الزائدة من الاشخاص والموظفين في كافة مرافق الدولة ويعني ايضا التخلص من مظاهر الترف.

وقال عندما بدأنا التحول نحو سياسة الاقتصاد الحر وبسياسة خصخصة المؤسسات التي تملكها او تساهم فيها الدولة كان الهدف الاساسي من هذه السياسة هو خروج الدولة من جوانب من الانفاق ومن الدعم المادى له اساسية دعماً